ملخص البحث: الأسس المنهجية الحاكمة للمقاربات الشرعية في المجال السياسي

إنّ التراث الفقهي الإسلامي ظلّ على الدوام حاضرا في حياة المسلمين، مؤثّرا في توجيهها تأثيرا بالغا، ومهما يحدث من اجتهاد في الفقه وتجديد في الدين، فإنّ الفقه الموروث تبقى له مكانته المرموقة في صياغة تديّن المسلمين في مختلف العصور، ومن بينها العصر الحاضر، ولذلك فإنّ المراجع الفقهية لكبار الأئمّة تكون الغالب الأعمّ هي المنطلق الأساسي لكلّ نظر اجتهادي فقهي، فيكون التراث الفقهي إذن عاملا مؤثّرا، إن لم يكن الأكبر تأثيرا، في توجيه حركة التديّن، وهو واقع الحال في الوضع الراهن للمسلمين.

وبالرغم من أنّ الفقه السياسي – من بين التراث الفقهي – هو الحلقة الأضعف فيه من حيث التوسّع والشرح والتفصيل، ومن حيث تناوله بالاجتهاد والتجديد، إلا أنّه هو أيضا ظلّ يؤثّر في العقلية السياسية الإسلامية عبر الأجيال إلى يومنا هذا.

لقد بقي الفقه السياسي الإسلامي أقلّ أبواب الفقه تطوّرا وتجديدا، فهو يكاد يكون قد حافظ على ما أنتجه فقهاء السياسة الشرعية في القرن الرابع للهجرة، إذ قد ظلّت المؤلّفات بعد ذلك تقلّد ما ألّفه أولئك

الفقهاء مع إضافات قليلة، والباحثون المحدثون في هذا الشأن لئن طوّروا أسلوب العرض وبعض المصطلحات في السياسة الشرعية، وراجعوا بعض الأحكام بنظر اجتهادي، فإننا نقدّر أنّ البداية الصحيحة في هذا الشأن هي التي تكون من تحرير المنهج الذي ينبغي أن يسلكه فقه السياسة الشرعية من أجل تطويره في اتجاه معالجة القضايا السياسية المطروحة اليوم على الفكر السياسي الإسلامي.

إنّ الفكر السياسي الشرعي لا يسعه اليوم أن يبقى قاصرا على المنهج التجريدي المثالي فينتج ما ينبغي أن يكون بناء على المبادئ والمثُل المؤسّسة للسياسة الشرعية، وإنما ينبغي فيما نقدّر أن ينتهج المنهجية الواقعية العملية التي بها ينظر في واقع المسلمين في نطاق الواقع العالمي الذي أصبح شديد التأثير عليهم، ويحدّد كيفية التعامل مع ذلك الواقع في سبيل تحقيق المنافع العملية للإسلام والمسلمين، مراعيا في ذلك للتوازنات في القوى الدولية المؤثّرة، ومنتهجا نهج التحسّب للمآلات القريبة والبعيدة لكلّ التصرّفات السياسية.

كما لم يعد يسع هذا الفكر السياسي الشرعي أن يبقى معوّلا على الدولة في أن تنجز للشعب ما ينبغي إنجازه لصالح الأمّة تأثّرا بتضخيم مؤسّسة الرئاسة كما هو موروث في فقه السياسة الشرعية، وتأثّرا

بسير الدولة الحديثة التي نشأت في العالم الإسلامي، وإنما ينبغي أن يتّجه إلى تفعيل كامل جسم الأمّة المتمثّل في مؤسّسات المجتمع المدني لتكون هي الفاعل الأساسي في الإنجاز كما هي الفاعل الأساسي في القرار بمنهجية تشاركية توافقية بين جميع القوى المكوّنة للمجتمع والدولة.

إنّ الواقعية العملية، والتوافقية التشاركية، واعتبار التوازنات والمآلات، وتحريك المجتمع المدني وتحميله مسؤولية البناء التنموي تمثّل جملة من الأسس المنهجية التي ينبغي فيما نقدّر أن تكون منطلقا للفكر السياسي الإسلامي كي يستطيع أن ينتج الحلول التي تجابه المشكلات السياسية التي يتعرّض لها الإسلام والمسلمون من وجهة إسلامية، وذلك في سبيل تطوير للفقه السياسي الإسلامي.

هذا ما نحاول إنجاز مقاربة فيه للمشاركة في ندوة "المقاربات الشرعية للمفاهيم والموضوعات السياسية قراءة في المنهج"

واللّه ولي التوفيق